

التقرير النهائي
برنامج شبكة السياسات العالمية/وسائل الإعلام موجه إلى الجمهور العريض: شمال إفريقيا، 28 - 30 نوفمبر
2006
"ربط الاقتصاديات بالعاملين عن طريق صوت في الصحافة"

المشاركون

الجنس	البريد الإلكتروني	الهاتف	المهنة	المنظمة	البلد	الإسم
ذكر	benseba_nadir@yahoo.fr	062.02.15.57	صحفي	الفيدرالية الدولية للصحفيين	الجزائر	ندير بن سبة
كر	kabeumeu@yahoo.fr	072.41.07.92	مختص في الاقتصاد	مستشار مستقل	الجزائر	خالد بن موفق
أنثى	charits2001@yahoo.fr	073.52.17.97	نقابية	لجنة المرأة العاملة، الاتحاد العام للعمال الجزائريين	الجزائر	سعاد شريط
ذكر	yennid2002@yahoo.com	075.07.19.61	نقابي	الاتحاد العام للعمال الجزائريين	الجزائر	مزهود أرزقي
	ksibighassen15@yahoo.fr	98.21.61.22	صحفي، نقابي	الشعب، الاتحاد العام للعمال التونسيين	تونس	كسيبي غسان
ذكر		98.62.49.13	صحفي	الصباح	تونس	زايدي علي
ذكر	chedlifares@yahoo.fr	21.77.65.45	صحفي	الحقائق	تونس	بن رحومة شاذلي
ذكر	tavirgan@epi.org	00 1 202 533 2555	مختص في الاقتصاد، صحفي		و.م.أ	توني أفيرغان
أنثى	lmcgowan@solidaritycenter.org	00 1 202 778 4500	مكونة، مختصة في الاقتصاد	مركز التضامن	و.م.أ	ليسا ماك غوان
أنثى	lclewer@solidaritycenter-dz.org	021.94.75.10	مديرة مكتب	مركز التضامن	الجزائر	لوران كلوور
ذكر			صحفي	مركز التضامن	الجزائر	مزيان رابحي

لسوء الحظ، تمت دعوة 4 صحفيين من جرائد جزائرية و لم نتلق منهم الرد، و صحفي آخر لم يتمكن من الحضور إلا لفترة قصيرة. فضلا عن ذلك، لم يتمكن مراسلا شبكة السياسات العالمية من مصر والمغرب من الحضور. و نفس الشيء بالنسبة للصحفي/النقابي المغربي الذي تمت دعوته.

على الرغم من عدم إمكانية حضور بعض أهم المشاركين، إلا أن النقاش كان غنيا، مع إتمام العمل و تقديم الالتزامات. نتوقع إدماج هؤلاء المشاركين الذين تعذر عليهم الحضور في إطار النشاطات المستقبلية خاصة مع تقديم الالتزامات بالمتابعة.

و على الرغم من تعذر الأمر على العديد من المشاركين من المشاركة، شملت المجموعة التي حضرت القطاعات الثلاثة المستهدفة: المختصون الاقتصاديون لشبكة السياسات العالمية، الصحفيون الحرفيون الذين يقومون بتغطية القضايا الاقتصادية، و النقابيون المكلفون بمسؤوليات الاعلام و الاتصال. و نتيجة غياب المشاركين من المغرب و مصر، ركز النشاط اهتمامه على الجزائر و تونس من الناحية الجغرافية.

البرنامج

تم تنظيم أيام العمل الثلاثة وفقا للمنطق التالي:

1. توليد المعلومات و جمعها
2. نشر المعلومات، التوعية و إقامة التحالفات
3. تقديم الاقتراحات، التخطيط و خطوات المستقبل الملموسة

تمثل القاسم المشترك من خلال البرنامج في تحليل المشاكل الاقتصادية و إعداد الأولويات بهذا الشأن في مواجهة العمال في المنطقة.

المنهجية

تم استعمال منهجية تشاركية و نشطة، تقوم على أساس الطريقة "اللولبية" لتعلم البالغين:

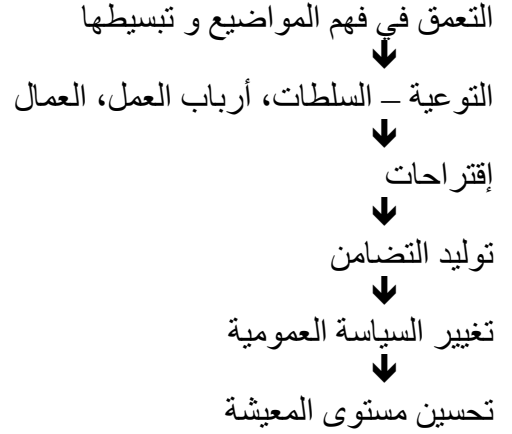
- من نكون، لماذا اتفقنا على العمل سويا، و القضايا العاجلة التي نواجهها
- التفكير و التحليل في شكل مجموعات للمشاكل المواجهة
- تقاسم المعلومات الجديدة
- تمارين قائمة على أساس المعلومات الجديدة بغية إنتاج معلومات أكثر و نتائج أولية
- تقاسم المزيد من المعلومات
- تلخيص التمارين في جلسة عامة
- وضع مخططات عمل مشتركة
- التزامات المجموعات

الأهداف

1. جمع النقابيين، الصحفيين و المختصين الاقتصاديين من شمال إفريقيا حول دراسة أدوار العمل المنظم، الصحافة التقليدية و الباحثين الاقتصاديين في تبسيط و نفذ نتائج قرارات السياسة الوطنية على حياة العمال.
2. ربط الباحثين الاقتصاديين بوسائل الإعلام و الصحفيين العمالية بشأن نقاشات استراتيجية حول كيفية إشهار المعلومات الحقيقية و توزيعها بشكل أفضل، من منظور عمالي، بخصوص التغيير الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا و تأثيره على العمال.

3. تقديم دراسة حالات من مختلف الدول و مجالات العمل، كقاعدة لإدراج المشاركين في تقييم عملي و تمارين تخطيطية.
4. إظهار العلاقة الإيجابية بين الإتصال و حقوق العمال.

الأهداف:



المحتوى

- المجالات ذات الأولوية ذات الصلة بالعمالة (عدد مناصب العمل، نوعية مناصب العمل، البطالة): ما هي بالنسبة لك أهم قصة تكتبها و لماذا؟
- المشاكل الخاصة بالمرأة في اليد العاملة:
- الأجور المتدنية
 - القطاع الموازي
 - نقص الضمان الصحي
 - العنف
 - التمييز
 - الرقابة على المعلومات
 - التوجهات الاقتصادية:
 - الخصخصة: التسريح، فقدان العمل، المؤدية إلى تقليص القدرة الشرائية، تدهور الإعانات الاجتماعية
 - تقليص الأجور
 - نقص العمالة
 - السياسة التجارية
 - سوء نوعية العمل (إنخفاض القيمة المضافة، كثف العمل، الموجه للتصدير)
 - قيود على توفر الأدوية
 - تدهور المفاوضات بين النقابة و أرباب العمل
 - الحاجة إلى الحوار الاجتماعي و العضوية النقابية
 - الأزمة في مجال النسيج تؤدي إلى البطالة و إلى نقابات هشة
 - قضايا الصحة و الأمان في أماكن العمل
 - إضفاء المرونة و تحرير سوق العمل
 - إضعاف النقابات
 - تشغيل الشباب
 - الهجرة من أجل العمل
 - الحاجة إلى التكوين المهني

إنتحار العمال الحرير الصخري في بيوت العمال

القواسم المشتركة

- تدهور ظروف المعيشة
- غياب الحلول لدى السلطات
- تعزيز المركزية النقابية كحل
- المشاكل متصلة بشكل قوي بالعالمية التحريرية الجديدة
- تقلل العمالة
- فقدان العمال لحقوقهم
- تعمّد استعمال اللغة الغامضة من طرف واضعي تلك السياسات
- تكتسي هذه المواضيع أهمية جهوية
- الحاجة إلى حضور دائم لهذه المواضيع في الصحافة
- جميعنا يعاني من مشكلة، لكن ليست لدينا أرضية لمواجهة هذه المشاكل
- تقهقر النقابات

تقرير شبكة السياسات العالمية- الجزائر

أبرز النقاط

هناك نقص في المعلومات الموثوق بها بخصوص العمالة و البطالة. فبعض الاحصائيات غير متوفرة تماما، و البعض الآخر يتناقض مع بعضها البعض. تخلق التغيرات في الاقتصاد أثرا لا يعكس على العمالة، تشكيلة سوق العمل و ظروف العمل. تتمثل أغلب التوجهات الجلية في الحساسية المتزايدة، هيمنة العمالة الموازية، تزايد المشاركة الأنثوية و تقلص قانونية العمل.

عرفت السياسات الجزائرية خلال العشرين سنة الماضية غيابا للاستقرار. بدأ التعديل الهيكلي في منتصف التسعينيات و لا يزال يؤثر على النفقات الاجتماعية على سبيل المثال. سمح النفط بحصول تنمية اقتصادية لم ترافقها بالضرورة تنمية في العمالة. لم يخلق اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي العديد من مناصب الشغل مثله مثل المفاوضات من أجل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

تقلصت نسبة الخصوبة بشكل كبير، كما ارتفعت نسبة التمدرس. انخفضت معدلات النمو السكاني من 2.5 بالمائة عام 1990 إلى 1.5 بالمائة عام 2002.

ارتفعت نسبة مشاركة المرأة بشكل كبير - من 870000 في 1998 إلى 1355000 في عام 2003. كما ارتفع معدل النساء العاملات من 10.5 بالمائة سنة 1998 إلى 13.9 بالمائة من بين من بلغوا سن الشغل في 2002.

على الرغم من تزايد عدد العاملين و وجود عدد محدود من البطالين مقارنة بالعشر سنوات الأخيرة، إلا أن عدد المتقاضين لأجور من قطاعات دائمة و رسمية قد تناقص. فأكبر ارتفاع شهدته العمالة كان في العمل بالأجرة المؤقتة، يتبعه هؤلاء العاملين كخادمين في البيوت ثم أصحاب المهن. فقد عرف الشغل بأجرة دائمة و البطالة معا إنخفاضا كبيرا.

ارتفاع التشغيل نتيجة للتحرر الاقتصادي.

يشغل قطاع الخدمات حاليا أزيد من 50 بالمائة من اليد العاملة، و هو أكبر مشغل، يليه قطاع الفلاحة (21 بالمائة). يشغل القطاع الصناعي 12 بالمائة فقط من اليد العاملة. يشغل القطاع الاقتصادي العمومي حاليا 35 بالمائة فقط من الشعب مقارنة بسنة 1985 (أقل من نصف مليون). فقد أصبح القطاع الخاص يشغل نسبة أكبر بكثير من القطاع العام.

ارتفعت نسبة العمالة في المجال الفلاحي الذي قد يخفي معطيات حول النساء و الأطفال.

على الرغم من أن ظروف العمل في قطاع الفلاحة في تدهور، و البلد يعتمد على واردات السكر، الحبوب و الحليب.

لم تكن هناك أية دراسة رسمية حول القطاع الموازي. مما يؤدي، بشكل غير معقول، إلى أرقام منخفضة بخصوص النساء العاملات.

كانت النساء في عام 2003 تشكل 14 بالمائة من اليد العاملة. كما أن عدد النساء العاملات ارتفع بشكل رهيب نتيجة لـ:

- التعليم (من حيث الكم و النوع)، الذي أخر سن الزواج
- تزايد نسبة الفقر (30 بالمائة من عدد السكان يعيشون تحت مستوى الفقر)
- تزايد العمالة في السوق الموازية

رسمياً، 22000 طفلاً يعملون، على الرغم من أن هذا قد يبدو تقديراً أدنى بثلاث مرات لأن الشباب يشغلون على أنهم راشدون، كما أن نزعة بطالة الشباب في تزايد، إضافة إلى ارتفاع نسبة بطالة الجامعيين. لا توجد أرقام معتمدة بخصوص البطالة – تتراوح التقديرات بين 13 بالمائة و 26 بالمائة.

المناقشة

ليس النمو الاقتصادي متصلاً بالضرورة بزيادة نسبة العمالة و التحسن في نوعيتها. ما هو الدور الذي ينبغي على الدولة الاضطلاع به في خلق مناصب شغل جديدة و في التكوين المهني؟ هذا الأخير يطرحه عادة المختصون الاقتصاديون و الساسة، و هو إغفال للأول. لا توجد معطيات رسمية بعد 2003.

إن الإحصائيات التي تبدو إيجابية من الوهلة الأولى قد تخفي اتجاهات سلبية. و مثال ذلك، عدد النساء العاملات قد ارتفع، لكن عدد الأعمال بالأجرة الدائمة قد إنخفض. و على الرغم من انخفاض نسبة البطالة، العمالة في القطاع الموازي و الخدمة في البيوت قد ارتفع.

تمرين: قم بإعداد قصة على أساس تقرير خالد. مع تركيز الفوج الأول على المرأة و تركيز الفوج الثاني على الشباب. قم بتحديد جمهور قرائك، أسباب كتابة المقال مع تحضير مختصر لذلك.

القصة 1

المقال الخاص بالمرأة العاملة كمنظفة في البيوت يركز على المشاكل الخاصة بالنقل، التأمين، الأجور و العنف على سبيل المثال لا الحصر. وجود تناقض بين المرأة و اليد العاملة و بين رداءة نوعية الأعمال التي تؤديها المرأة.

إن نسبة البطالة لدى النساء في تزايد مع تزايد مشاركة المرأة. قم بمقارنة بين الجزائر و تونس. مع إدراج اقتباسات من العاملات. على ماذا تحصلت المرأة مقابل كفاحها؟ هناك نسبة مرتفعة في الجامعات، و مثلها في القطاع الموازي.

القصة 2

البطالة في وسط الشباب. دور الدولة إما في توفير الشغل للشباب أو وضع برامج لخلق مناصب شغل جديدة ذات جودة – و ليس التعليم في منأى. القصص الناجحة، إيرلاندا على سبيل المثال. في الجزائر و تونس، رافقت البطالة في وسط الشباب عملية التمدن، مما يساهم في انتشار الفساد الاجتماعي في الأوساط الحضرية، مما قد يتسبب في غياب الاستقرار بين المواطنين (الخوف من الجريمة) و الدولة (الخوف من التطرف). و مثال آخر تمكنت بواسطته الأرجنتين من تخفيض قيمة العملة و نسبة البطالة، من جهة ارتفاع أسعار السلع الذي أدى إلى إنتاجها محلياً.

الموجز: فقدان الشباب للأمل – مع اللأمن، تحليل سوق العمالة و السياسات الحكومية، قصص ناجحة عبر العالم.

جمهور القراء: الحكومات و النقابات.

النقاش

عاج المقالان التجربة بطريقة ذاتية، سواء تعلق الأمر بالمرأة أو الشباب. سلط المقالان الضوء على المفارقة الموجودة بين إرتفاع نسبة التعليم مع ارتفاع نسبة البطالة. بروز الجانب العاطفي و الانفعالي.

عرض من شبكة السياسات العالمية، توني أفيرغان

أبرز النقاط

إقتراح لتنمية اليد العاملة في شمال إفريقيا. ما هي السياسات التي تخلق مناصب شغل جيدة، سيئة أو بطالة؟

أمثلة عن المجتمعات المدنية و تأثيرها على تغيير السياسة العمومية نتيجة لجمع المعلومات:

- المنظمة الدولية للشغل
- "كوساتو" عكست خصوصية "سبورتانتا"
- "باترم-إز" أبطأت خصوصية شركة النفط، و حصلت على صفقة أحسن لتركيا

عندما تتحول البنوك إلى شركات متعددة الجنسيات يتضاءل احتمال منحها قروضا للصغار.

قائمة المنظمين إلى شبكة السياسات العالمية

www.gpn.org

فلسطين: مركز الديمقراطية و حقوق العمال

إسرائيل: مركز أدفا

الأردن: معهد الدراسات الاستراتيجية

مصر: مركز الدراسات و البرامج حول التنمية البديلة

الجزائر: خالد بن موفق

عمان: الفيدرالية العامة النقابية

البحرين: الاتحاد العام للعمال

تجاوز العقبات أمام المعلومات: ما مصدر جمع المعلومات بالنسبة لوسائل الإعلام، كيف تقوم بنشر معلوماتك؟ تتوجه شبكات السياسة المحلية، بما فيها المنظمات غير الحكومية و الأفراد، الأحزاب السياسية و الجامعات نحو الصحفيين للحصول على المعلومات.

العلاقات الرسمية.

طلب نشر المعلومات لدى مدراء الجرائد.

عندما يتعدّر علينا نشر المعلومات في جريدتنا نقوم بتسريبها لجريدة أخرى.

الصحفيون الذين يعالجون الشؤون الاجتماعية أقرب إلى زعماء النقابات (خاصة إذا كان هناك خلاف)، رؤساء التحرير و أصحاب الجرائد.

الجرائد المستقلة.

أهمية إقامة العلاقات مع الوقت.

نشر المعلومات عبر شبكات الانترنت.

إرسال المعلومات إلى الهيئات النقابية الدولية، مثل الكنفيدرالية الدولية للمركزيات النقابية، الفيدرالية الأمريكية للشغل-إتحاد الصناعيين، الكنفدرالية الأوروبية للنقابات، فيديريات النقابات العالمية.

لدى بعض النقابيين قائمة بأسماء كل الصحفيين و أرقام هواتفهم.

يدعوا النقابيون الصحفيين إلى المشاركة في نشاطاتهم.

ينبغي على الصحفيين أن تربطهم علاقات طيبة فيما بينهم.

تلقتي جمعية الصحفيين التونسيين ثلاث مرات على الأقل في الأسبوع لدراسة مختلف القضايا.

قدّم المشاركون أمثلة عن المقالات التي سبق لهم كتابتها، و كيفية نشرها.

1. تونس: دراسة ميدانية لعمال النسيج الذين لم يمنحوا يوم الفاتح من ماي كيوم عطلة. مع التركيز على أثر ذلك على الشباب (50 بالمائة من هؤلاء العمال)، اللواتي حملن النقابة مسؤولية ذلك. كان لهذا المقال وقع كبير على النقابة.
2. تونس: مقال حول نقابة عاملات التنظيف اللواتي أُضربن عن الطعام لحمل المفاوضات بين النقابة و أرباب العمل. تم نشر المعلومات على شبكة الانترنت و أرسلت إلى النقابات الدولية التي بدورها كتبت خطابات احتجاجية إلى الحكومة التونسية.
3. الجزائر: الإصلاح في المنظومة التربوية. خصّصت جريدة النقابة عددا كاملا لهذه القضية. بمساعدة رئيس التحرير، تعدّى ذلك ما نشرته الجرائد الوطنية حيث قاموا بتغطية ما اعتبروه القضية الجوهرية.
4. الجزائر: التولت بسبب مصانع المحروقات.

تجارب وسائل الإعلام الخاصة بالعمالة

أبرز النقاط

الشعب

ما يمكن للصحيفة النقابية نشره هو درجة بين حرية التعبير و حرية التجمع. جمهور قرائنا هم الشركاء الاجتماعيون الثلاثة، و جميعهم يشتمكي من حين إلى آخر. لا تستعمل جريدة الشعب سوى طبقة العمال كمصدر لمعلوماتها، نحتاج إلى التكوين حول كيفية العمل مع مصادر الحكومة و أرباب العمل. ظهرت الجريدة إلى الوجود منذ 1947، لكنها تحولت من يومية إلى أسبوعية. قامت الحكومة بإغلاق محطة الراديو النقابية في 1984. هناك حاليا شبكة الشعب التي يستعملها النقابيون و المجتمع المدني – مما حولّ الجريدة من جديد و بحق إلى جريدة يومية. تحتوي الشبكة على ملخص لما ورد في الجرائد الأخرى بخصوص النقابة. يمكننا نشر أشياء عنها ليس لمجموعات المجتمع المدني الوسائل للقيام بها. و مثال ذلك أنه يمكننا إجراء مقابلات مع رابطة حقوق الإنسان للتعرف على آرائهم. كما تحتوي الشبكة أيضا على صبر لآراء الشعب حول أسعار المواد الأساسية مع إرسالنا لردود الأفعال. منذ ذلك الحين خصّصنا صفحة كاملة من الجريدة للآراء التي تلقيناها من خلال الشبكة. كما نغطي العديد من الأحداث الرياضية لجلب القراء، لكن أحيانا ما نتعرّض للنقذ بسبب ذلك. أهم قارئ لنا هي الحكومة.

مجلة المركز الوطني للمرأة العاملة

التركيز على المعلومات من الميدان، بما فيها النصوص القانونية التي تخلق فضاء للنضال التي تستعمل لخلق التضامن بين العمال و المنظمات غير الحكومية، كطريقة للاتصال بالنساء في النقابات في الدول الأجنبية و كذلك بغية ترقية الاتصال النقابي مع القاعدة. من بين 174000 امرأة في الاتحاد العام للعمال الجزائريين 5000 فقط منهن نشطات، و عن طريق النشر نحاول الحصول على أكبر نسبة تمثيل نسوية على أعلى المستويات – هناك امرأة واحدة فقط من بين 220 امرأة إطار. لكن لدينا 17000 أزيد من العضوات الآن مقارنة بسنة 2002، و يتم تكوين المزيد من النساء. تعتبر الجريدة لسان حال النساء. بالتركيز على التحرش الجنسي غيرنا السياسة العمومية و بنشر حالات فعلية تكسر جدار الصمت. و يمكننا النشر في الجرائد المحلية و ليس الوطنية فحسب. لقد قامت الجرائد بنشر حالة من حالات التحرش الجنسي.

مجلة المعهد الوطني للتعليم و البحث العلمي

النقابة بحاجة إلى سياسة إعلامية خارجية و داخلية. إستعمال وسائل الاتصال لتجديد النقابة. أذكر حالات خرق في أماكن العمل و اربط ذلك بالساحة الدولية. وجوب ديمقراطية النقابة ليصبح الإعلام جزءا رئيسيا و مهما بالنسبة

للنقابة. فشلت صحيفة الاتحاد العام للعمال الجزائريين لأن النقابة لم يكن لديها ما يكفي من مصداقية أو تأثير لتكون مجدية. الأهم عند هذه النقطة هو نشر المعلومات داخل النقابة، خلق شبكات و فتحها على مصراعيها.

منظر الصحافة التونسية

أبرز النقاط

بدأنا نشعر بالتحسن. هناك رغبة في مصادر إعلام مفتوحة و حرة. لا زلنا نعمل بالطريقة التقليدية. هناك فهم بأن الحكومة تخشى الصحافة، و حتى المجتمع المدني يخشى الصحافة. ليست الأزمة مرتبطة بالدولة لوحدها. خلال العشر سنوات الأخيرة، واجه الانتاج الصحفي عراقيل عديدة. أصحاب الصحف تربطهم علاقات مباشرة بأصحاب القرار. مشكلتنا الرئيسية مع الملاك و رؤساء التحرير، لكل صحيفة خطها الخاص، التي تضع عوائق أمام الصحفيين.

تم تعديل القطاع من الناحية التنظيمية/الإدارية، بفصل التلفزيون على الإذاعة و فصل الجانب المالي عن الجانب التسيري.

في الصحافة المكتوبة، علينا أن نصارع من أجل التوزيع و البيع. من الصعب إثارة القضايا ذات الصلة بالعمال، نركز فقط على مشاكل النقابة الداخلية.

إن السوق محدودة. التنافس مع الصحف العربية على أشده. لذلك قررنا التركيز فقط على القضايا الوطنية. هناك صحف تابعة للحزب الحاكم، و صحف الأحزاب المستقلة (اليسارية التي تغطي أحداثها)، و الصحف الحكومية. تتناول الصحف المستقلة نفس القضايا. هناك 8 أحزاب سياسية، من بينها 4 تتمتع بصحف منتظمة (أسبوعية). في بعض الأحيان نشعر و كأن هناك حرية. ما يغطونه يعتمد على وزن الحزب. أما الصحف الصغيرة فلا تغطي سوى الشؤون الحزبية، و يمكن للأخرى تغطية الشؤون الوطنية. ما يمكنهم قوله يتوقف على علاقتهم بالحكومة في تلك الفترة. غالبا ما يكون للحكومة و الأحزاب الحاكمة نفس المنظور.

في حال الإعلان عن إضراب، تعلن جريدة الشعب ذلك قبل حدوثه، إلا إذا تعلق الأمر بإضراب في القطاع العام الذي تتم تغطيته في يومه.

يقيض الصحفيون مع المعلومات و المخبرين.

حسنت المفاوضات مع النقابة تمويلات الصحف. جمعية الصحفيين التونسيين تركز على جوانب المهنة المالية و الأخلاقية، أما نقابات الصحفيين التونسيين فتركز على نوعية الصحف.

لا يمكن تغطية الوضعية المالية لأصحاب الإعلانات عندنا.

تمرين في التخطيط: شبكة الأهداف

ما ليس لدينا و نود أن يصبح لدينا (ما نود إحراره/الحصول عليه)

شبكة معلومات داخلية

مركز للدراسات الاحصائية و جمع المعلومات

لم نوزع مجلتنا بعد

تحويل جريدة الشعب إلى يومية

عقد اجتماع آخر

إستراتيجية

إستراتيجية صحفية

لقاءات تجمع الصحفيين بالنقابيين

جريدة نقابية

محطة إذاعية

موارد بشرية

ثقافة الديمقراطية
معاهد بحث
إدارة عصرية
دولة النقابات كنقطة انطلاق من أجل استراتيجية حول نقابة الإعلام
تعلم اللغة الإنجليزية

ما لدينا و نريده (الحفاظ عليه/الإبقاء)

خالد بن موفق
مجموعة
المعهد الوطني للدراسات و البحث العلمي
المركز الوطني للنساء العاملات
النقابات
الطاقة
الوعي بالمواضيع
الوعي بالتحديات
الإعلام
شبكة السياسات العالمية
شبكة العلاقات بين النقابات العالمية
شبكة مساعدة الموظفين و توظيفهم

ما لدينا و لا نريده (تخفيض/تقليص)

مؤسسات مالية دولية
الفضائح
موارد تسيير مستغلة استغلالا سيئا

ما ليس لدينا و لا نريده

السجن

الالتزامات

التزامات هذا الشهر:

عقد لقاء بين الصحفيين و النقابيين في كل بلد (الجزائر، تونس)
خلق شبكة بين الخبراء الاقتصاديين، النقابيين و الصحفيين
تحسين المواقع بتزويدها بالمزيد من المعلومات
عقد لقاءات صباحية (فطور صباح) شهرية من أجل تبادل المعلومات. مع عقد أولها خلال الأسابيع الأربعة القادمة (أي مع نهاية السنة)
المشاركة في مؤتمر الاتحاد العام للعمال الجزائريين
البدء في تحقيق حضور على المستوى الدولي من خلال الاتصال و التواصل مع نقابات العالم
عقد نقاش بين الصحفيين و النقابيين الأمريكيين
نشر المعلومات الخاصة بهذا الاجتماع على الموقع
المحادثة عبر شبكة الانترنت خلال الست أسابيع القادمة (أي مع منتصف شهر جانفي/يناير)

مواقع نشر المعلومات و الحصول عليها

شبكة السياسات العالمية: www.gpn.org

<http://www.ituc-csi.org/>: الكنفيدير الية الدولية للمركزيات النقابية:
<http://www.aflcio.org/>: الكنفيدير الية الأمريكية للشغل-إتحاد الصناعيين:
<http://www.etuc.org/>: الكنفيدير الية الأوروبية للمركزيات النقابية:
<http://www.global-unions.org/>: فيدير الية النقابات الدولية:
منظمة "لايبرستارت": <http://www.labourstart.org/>
منظمة الطلبة ضد الاستغلال: <http://www.studentsagainstsweatshops.org/>

التوصيات

الحاجة إلى تكوين و تدريب الصحفيين و النقابيين
الحاجة إلى قاعدة بيانات خاصة بالصحفيين
الحاجة إلى قاعدة بيانات خاصة بمصادر المعلومات

الاستنتاجات

بسّط المشاركون الفرضية التي مفادها أن توفر المعلومات يمكننا من ترقية التغيير الاجتماعي. مع نهاية الورشة إتفق الجميع على أنه باستثناء المعلومات الموثوقة، نحتاج أيضا إلى التحالفات، حرية التعبير و حرية الجمعيات بغية بناء قدرتنا للتأثير على التغيير.

لقد تم تحديد المجالات ذات الأولوية التي بدأ الأفراد التصريح بها طيلة الورشة: تم التوصل إلى الإجماع بسهولة بأن التحول الاقتصادي (التحول من الإقتصاديات المسيرة إلى إقتصاديات السوق، و الاندماج في سلسلة الانتاج و تقديم الخدمات العالمية)، كان يؤدي إلى تدهور ملموس في العمالة و ظروف العمل عبر المنطقة و بين مختلف القطاعات، على الرغم من إدراج فئات جديدة من المجتمع (و بخاصة النساء و الثانويين و الجامعيين الشباب) في سوق العمالة. إن التدهور في ظروف العمل و الإستقرار يشهدهما الجميع، غير ان النساء و الشباب كانوا أكثر عرضة لتأثيرهما. و من جهته، كان لهذا الاتجاه تأثيره على المجتمع بشكل أوسع. تم إضعاف النقابات في هذه المسيرة، و لم تتكيف مع الوضع الجديد، سواء كان الأمر عن طريق المقترحات بخلق مناصب شغل لائقة، أو عن طريق حماية حقوق اليد العاملة الجديدة.

إن نقص مناصب الشغل مسألة جوهرية، و ليس عدم "ملاءمة" المهارات الذي غالبا ما يستعمل كتبرير للبطالة أو نقص العمالة. فقد تم خلق العديد من مناصب الشغل في مجال الخدمات و ليس ما يكفي منها في القطاعات الانتاجية.